كون مدخولها جزءاً لان اتحاد الاجزاء في تعلق
الحكم اعرف حتى في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المتحاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءاً من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او
ليشتمل المجاور ايضاً كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل واحد من هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كونها
ذلك الاحد مبهماً اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
مثل ولا تطع منهم آثماً او كفوراً لكل من الامرين لانها
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من
كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير
مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة

احد

احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي
ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيداً ام عمراً فان المستويين فيه
زيد وعمرو واحدهما ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيداً رايت ام عمراً احسن وافصح
ولم يكن تركيب ارايت زيداً ام عمراً حسناً فصيحاً
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة
على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيداً ام عمراً ولا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصح الى الفصيحة